مرفق 1

الإنتوساي

INTOSAI

مؤتمر الإنتوساي
لتعزيز الرقابة المالية الحكوميّة الخارجيّة
في أقاليم الإنتوساي

الوثيقـــة الختاميـــة

فيينـــا، البرلـــمان
2010/05/27

Vienna, Parliament
27 May 2010

Rechnungshof, Dampfschiffstrasse 2, 1030 Wiien - Vienne – Viena
Osterreich : Austria – Autriche – Austria
Tel. ++43 (1) 711 71 – 8011 – Fax ++ 43 (1) 718 09 69
intosai@rechnungshof.gv.at – http://www.intosai.org

استنتاجات وتوصيات
مؤتمر الانتوساي لتعزيز الرقابة المالية الحكومية الخارجية
في أقاليم الانتوساي

أوّلا – الإطار:

إدراكا أنّ الرقابة المالية الخارجية تساهم بصورة ملحوظة في إدارة مالية سليمة وذلك من خلال التدقيق في الالتزام والاقتصاد والفعالية والكفاءة في الإنفاق العامّ، وأنّها تساهم بصورة ملحوظة في إنجاز الأهداف الدوليّة وخصوصا في تحقيق أهداف الأمم المتّحدة الإنمائيّة للألفيّة.

وسعيا إلى تشجيع الحوكمة الجيدة والرشيدة من خلال دعم الحكومات وتحسين الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية وضمان المساءلة وتأمين المصداقية ومكافحة الفساد،

واعترافا بدور ومساهمة المنظمة الدولية للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي) وخصوصا بدور ومساهمة كل من الأمانات العامّة ورؤساء مجموعات العمل الإقليميّة للانتوساي ومبادرة الانتوساي للتنمية (IDI) والمجلة الدولية للرقابة الماليّة الحكوميّة وأداة التّعاون على الإنترنت وأجهزة وكيانات الأهداف الإستراتيجية 1 و2 و3 و4 واعترافا كذلك بمساهمات أعضاء الانتوساي الملتزمين في تعزيز الأجهزة العليا للرقابة الماليّة والمحاسبة على الصعيد الدّولي،

ونظرا للتقدير العالي لمسودة القرار المعتمد حديثا من لجنة الأمم المتّحدة المعنية بالإدارة العامّة والذي أشاد بإعلاني ليما والمكسيك وبمنظمة الانتوساي إشادة واضحة بدورها في تمهيد الطريق نحو الشفافيّة والمساءلة والكفاءة في استخدام المال العامّ لصالح المواطنين، والذي يقترح إعداد خارطة طريق لإدراج إعلاني ليما والمكسيك في القانون الدولي.

واقتناعا بأنّ الشراكة المتينة بين الأجهزة الرقابية والبرلمانات على الصعيد الوطني والإقليمي وكذلك بين الانتوساي والاتّحاد البرلماني الدولي على الصعيد الدولي تساهم بصورة ملحوظة في توفير المساءلة والشفافية،

اتفق المشاركون في المؤتمر بالإجماع على أنّ الرقابة المالية الحكومية الخارجية يجب عليها أن تلبي متطلبات خاصّة ومحدّدة حتى تستطيع الوفاء على نحو فعال بالمهامّ التي كلّفت بها.

ثانيا – متطلبات تواجهها الرقابة المالية الحكومية الخارجية فيما يتعلّق ببناء القدرات من أجل إنجاز مهامها بشكل فعال:

تأكيدا على إعلان ليما للتوجيهات الخاصّة بالمبادئ الرقابية وإعلان المكسيك حول استقلاليّة الأجهزة الرقابية، حيث يؤكّد الإعلانان على أهمية أجهزة رقابية تتمتع باستقلالية ومهنية كشرط أساسي لرقابة مالية حكوميّة خارجية فعالة،

وادراكا أن القيادة وطاقم مهني يتمتع بالكفاءة والمؤهلات والنزاهة الأخلاقية هما فقط اللّذان يستطيعان تقديم مساهمة ملحوظة للإنجاز الفعال لمهام الأجهزة الرقابية ولتعزيز مصداقية تلك الأجهزة عملا على تحقيق الإدارة الحكومية السليمة،

وعلما أن التدريب والتطور المستمر هما العاملان اللّذان يضمنان توفير طاقم تدقيق كفء والتطبيق المهني للمعايير والمنهجيات الرقابية،

واقتناعا بأنّ استخدام أحدث المعايير والمنهجيات الرقابية يساهم بصورة ملحوظة في الإنجاز الفعال لمهامّ الأجهزة الرقابية،

وبعد الإطّلاع على مذكرة التفاهم بين الانتوساي والجهات المانحة لتأسيس التعاون بينها وبين الانتوساي يساهم في صيانة قدرات الأجهزة الرقابية،

واعترافا بأنّ التبادل الموسع والدائم للمعرفة ولأفضل الممارسات وللقواعد المعيارية داخل الانتوساي ومع الجهات الخاضعة للرقابة والأطراف المعنية والشركاء وفقا لشعار الإنتوساي "تبادل الخبرة يفيد الجميع" يساهم مثل هذا التبادل بصورة ملحوظة في تنمية ودعم أكثر للأجهزة الرقابية،

يعترف المشاركون في هذا المؤتمر بالنشاطات العديدة التي طوّرتها الانتوساي في السنوات الأخيرة لتلبية تلك الطلبات ودعم قدرات الأجهزة الرقابية.

ثالثا – التـــــوصيـات:

المشاركون في هذا المؤتمر:

يقدمون التوصيات التالية من أجل تحقيق استقلالية الأجهزة الرقابية :

- الرفع من وعي صناع القرار وكبار المفكرين للحصول على أوسع دعم ممكن لتطبيق مثل هذه الاستقلالية،
- إدراج إعلاني ليما والمكسيك في وثيقة للأمم المتحدة و – إن أمكن – إدراج الإعلانين في القانون الدولي.

يعتبرون من المناسب لبناء القدرات والمؤهلات البشرية والمادية في المؤسّسات:

- أن تلتزم الأجهزة الرقابية بالقيم الجوهرية للرقابة وبمدونات قواعد السلوك،
- أن تحدّد الأجهزة الرقابية احتياجاتها ومتطلباتها،
- أن يتمّ تطوير وتطبيق برامج فعالة لبناء القدرات على أسس تلك الاحتياجات والمتطلبات،

يتفقون على ما يلي فيما يتعلّق بإعداد وتطوير المعايير والمنهجيات الرقابية :

- التحديث المنتظم للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ولإرشادات الإنتوساي للحوكمة الرشيدة الموجودة، والتطوير الدائم لمعايير وإرشادات جديدة ليتمّ الاعتراف بها تدريجيا على الصعيد الوطني والدولي كمعايير للإنجاز الفعال لمهام الرقابة،
- اتخاذ الإجراءات المستهدفة للاستعمال العملي للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامّة والمحاسبة ولإرشادات الانتوساي للحكومة الجيدة،

يرحبون بالإجراءات الجديدة لبناء القدرات وخصوصا:

- بتعاون الانتوساي والجهات المانحة والذي سيتمّ إنجازه على مستوى مجموعات العمل الإقليمية السبع للانتوساي وكذلك على مستوى الأجهزة الرقابية الفردية،
- بقيام مبادرة الانتوساي للتنمية والأجهزة الرقابية أو هياكل تعاون أخرى من أسرة الانتوساي أو منظمات رقابية متخصّصة أخرى باتّخاذ الإجراءات لبناء القدرات وفقا لاحتياجات الأجهزة الرقابية، وتشتمل هذه الإجراءات على نشاطات يتمّ إنجازها في إطار التعاون مع الجهات المانحة خصوصا لفائدة الأجهزة الرقابية في الدول النامية للأجهزة الرقابية التي تواجه مشاكل تنظيمية، خصوصا في المجالات التالية :
  - استقلالية الأجهزة الرقابية ومبادئها الأساسية للإنجاز الفعال لمهامها،
  - التخطيط الاستراتيجي والتخطيط للنشاطات،
  - استخدام المعايير المهنية،
  - تطوير استراتيجيات وعمليات لضمان الجودة،
  - برامج بناء قدرات مستدامة لمجموعات من الأجهزة الرقابية،
  - تعزيز إمكانيات وشبكات بناء القدرات الإقليمية،
- التنظيم المستمر لندوات الأمم المتحدة الانتوساي والتي تنظمها الأمانة العامّة للانتوساي بالتعاون مع الأمم المتحدة،
- تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة،
- توثيق التعاون بين البرلمانات والأجهزة الرقابية على الصعيد الوطني والإقليمي وكذلك بين الانتوساي والاتّحاد البرلماني الدولي على الصعيد الدولي من أجل

تحسين الإمكانيات وتوفير ممارسات أفضل لمحاسبة الجهات الخاضعة للرقابة المالية وتوفير الشفافية للجمهور،

كما يوصون بتشجيع عرض قيمة وفوائد الأجهزة الرقابية المستقلة وذلك :

- بتطوير مؤشرات رئيسية للأجهزة الرقابية تمكنها من تحديد وقياس قيمة وفوائد أدائها بصورة موضوعية وعلى أسس سليمة قابلة للقياس في إطار عملية التقييم الذاتي،
- بتطوير آليات التفاعل بين الأجهزة الرقابية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمواطنين،
- بتوضيح القيمة الإضافية الناتجة عن عمل الأجهزة الرقابية والعائدة على الدولة والمجتمع وذلك من خلال النشر الفعال للمعلومات وتشجيع استيعاب وفهم مهمة ودور الأجهزة الرقابية.